

Distr.: General
17 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١١٥ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب أربعة عشر عضواً في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس
الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب
رئيس الجمعية العامة، وتشرف بأن تشير إلى ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية مجلس
حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (انظر المرفق)، وإلى ما ورد في الفقرة ٨ من القرار
٢٥١/٦٠ بخصوص إسهام المرشحين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وما أبدوه تجاهها من
تعهدات والتزامات بصفة طوعية. وتشرف أيضاً بأن تحيل طيه التعهدات الطوعية للمملكة
العربية السعودية (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة تعميم هذه
المذكرة الشفوية ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٥ (ج)
من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة
٢٠١٤-٢٠١٦

١ - تتقدم المملكة العربية السعودية بطلب إعادة ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ انطلاقاً من نهجها القويم المستمد من الشريعة الإسلامية الذي يحث على التعاون على كل ما فيه صلاح للبشرية، واستشعاراً منها بمسؤولياتها الإنسانية على المستويين الوطني والعالمي، ودعمًا لعمل منظمة الأمم المتحدة باعتبار المملكة عضواً مؤسساً لها وعضواً مؤسساً لمجلس حقوق الإنسان واستكمالاً لما بذلته من جهود وما حققته من إنجازات خلال فترتي عضويتها المتتاليتين في مجلس حقوق الإنسان ٢٠٠٦-٢٠١٢.

٢ - وقد التزمت المملكة خلال شغلها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في ولايتها المتتاليتين بقرارات المجلس ودعمتها وساهمت في إعداد بعضها، وتعاونت مع آلياته تعاوناً يعكس سعيها الحثيث لإعمال حقوق الإنسان على أرض الواقع، خاصة آلية الاستعراض الدوري الشامل، كما تعاونت تعاوناً بناءً مع أصحاب الإجراءات الخاصة من خلال الإجابة على استفساراتهم واستيضاحاتهم الإرشادية، وكذلك تعاونت المملكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المواضيع التي يجيلها إليها المجلس.

٣ - وفيما يلي استعراض للالتزامات وجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، مع الإشارة إلى إسهامات المملكة في دعم حقوق الإنسان، مع التعهدات الطوعية في مجال حقوق الإنسان خلال عضويتها القادمة في مجلس حقوق الإنسان.

جهود المملكة الحديثة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني

الأنظمة والاتفاقيات والمؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان

٤ - أكدت الشريعة الإسلامية التي تستمد المملكة أنظمتها منها، على حماية حقوق الإنسان وجرّمت انتهاكها، وبحسبها فإن مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الإنسان تقع على عاتق الدولة، وقد نص النظام الأساسي للحكم (الدستور) صراحة في مادته (٢٦) على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية).

٥ - انطلاقاً من تشريعات المملكة المستمدة من الشريعة الإسلامية التي كفلت حقوق الإنسان وإيمان المملكة الراسخ بحقوق الإنسان وواجب الدولة بإعمالها وتعزيزها وفقاً لما تقتضيه التزامات المملكة الدولية، جاء إنشاء هيئة حقوق الإنسان وهي هيئة حكومية تعنى بحقوق الإنسان، ترتبط مباشرة بالملك بصفته رئيس مجلس الوزراء، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وهي ملزمة برفع تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، وتتابع تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة.

٦ - كما تم إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهي جمعية أهلية مستقلة تعنى بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنه، إضافة إلى العديد من الجمعيات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٧ - إضافة لذلك، تم إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والتي تعنى بعدد من المهام ومن بينها متابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص، ووضع سياسة تحت على البحث النشط عن الضحايا، مع تدريب رجال إنفاذ القانون على وسائل التعرف عليهم.

٨ - انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية التالية:

- اتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

٩ - وعلى المستوى الإقليمية انضمت المملكة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما ساهمت في صياغة واعتماد الموائيق التالية:

- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.
- إعلان حقوق الطفل في الإسلام.

- معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي.
- إعلان الرياض حول حقوق الإنسان في السلم والحرب.
- عهد حقوق الطفل في الإسلام.
- النظام الأساسي لكل من منظمة تنمية المرأة، والهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي.

١٠ - أصدرت المملكة عددا من الأنظمة الرئيسية التي تهدف إلى حفظ وحماية حقوق الإنسان مثل نظام القضاء، نظام الإجراءات الجزائية، نظام ديوان المظالم، نظام المرافعات الشرعية، نظام المحاماة، نظام العمل، نظام رعاية المعوقين، نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، نظام الحماية من الإيذاء، ولائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.

١١ - تم استحداث إدارات ولجان حقوق الإنسان مثل لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى، وإدارات لحقوق الإنسان بعدد من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

حقوق المرأة والطفل

١٢ - انطلاقا من مبدأ المساواة العادلة بين الجنسين القائمة على مبدأ التكامل فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، وتعزيزا لمشاركة المرأة في صنع القرار، صدر أمر ملكي بتعديل المادة (٣) من نظام مجلس الشورى لتصبح المرأة عضوا كامل العضوية في المجلس، وأن تشغل نسبة ٢٠ في المائة من مقاعد المجلس كحد أدنى. كما تم إقرار مشاركة المرأة ترشحا وانتخابا لعضوية المجالس البلدية وذلك اعتبارا من الدورة القادمة.

١٣ - في مجال التوسع في نشر التعليم وخاصة بين النساء، وصل عدد النساء الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي ٤٧٣ ٧٢٥ مقابل ٤٢٩ ٨٤٢ من الذكور في عام ٢٠١١ بعد أن كان عدد الملتحقات أربع طالبات فقط في العام ١٩٦١.

١٤ - ارتفع عدد النساء العاملات في الوظائف الحكومية بنسبة ٧,٨٥ في المائة خلال عام واحد (٢٠١٠-٢٠١١)، كما بلغ عدد النساء العاملات في الوظائف التعليمية (٢٢٨ ألف) موظفة مقابل (٢٢٤ ألف) موظف من الرجال، وقد ارتفع عدد النساء العاملات كأعضاء هيئة تدريس ومحاضرات في الجامعات إلى (١٣ ألف) موظفة، بعد أن كان عددهن (١١ ألف) موظفة.

١٥ - بلغ عدد المبتعثات إلى خارج المملكة (٥٨١ ٢٤ طالبة) مع ملاحظة أن نسبة نمو الابتعاث لدى الطالبات أعلى من الطلاب، حيث بلغت في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) ٣٨٩,٤ في المائة لدى الإناث مقابل ٣٠,٤٧ في المائة للذكور.

١٦ - تضمن نظام التنفيذ في الفصل الثاني من الباب الرابع منه أحكام التنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية، وعالج قضايا الحضانة والنفقة والزيارة والقضايا الزوجية، وتحقيقاً للإصلاح الأسري أنشئت أقسام صلح بالمحاكم والمؤسسات الأهلية لإصلاح ذات البين ورعاية الأسرة، ولها دور ريادي في تحقيق الائتلاف الأسري.

١٧ - وافق مجلس الشورى على نظام حماية الطفل، الذي يعنى بحماية الطفل من جميع أشكال العنف، وتحقيق مصلحته الفضل، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بحقه في الحياة، وحظر أي أعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية، ويسهم في تنفيذ التزامات المملكة بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها المملكة في عام ١٩٩٦، بشكل فاعل، وقد عرف النظام الطفل على أنه: "كل من لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره"، كما حظر تشغيل الأطفال دون سن (١٥ سنة)، وقد أقر مجلس الوزراء النظام في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٨ - تم تحقيق النسب المستهدفة في مجال الرعاية الصحية للطفل للعديد من المؤشرات الصحية، حيث بلغت نسبة التغطية بالتطعيمات للأمراض المستهدفة بالتحصين نسبة ٩٨,٢ في المائة، وخفضت معدلات الوفاة للأطفال دون (الخامسة) بنسبة الثلثين وفق الأهداف الإنمائية للألفية بنهاية عام ٢٠١١.

مكافحة الاتجار بالبشر

١٩ - انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر كافة صور المتاجرة بالأشخاص، وفي ضوء الالتزامات الدولية للمملكة باعتبارها طرفاً في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أصدرت المملكة نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وبحسب هذا النظام فإن عقوبة هذه الجريمة تصل للسجن ١٥ عاماً وغرامة مالية تصل لمليون ريال، كما تشدد العقوبات في حالات معينة تكون فيها الضحية من المجموعات الأكثر عرضة للانتهاك.

نشر ثقافة حقوق الإنسان

٢٠ - تم تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، والذي تشترك في تنفيذه عدد من الجهات الحكومية من خلال قيام كل جهة بإعداد خطة خاصة بها تركز

على عدد من المبادئ، أهمها: أن تسهد في تنفيذ التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات التي انضمت إليها، وأن تكون ذات علاقة بمشكلات المجتمع في انتهاك حقوق الإنسان أو الممارسات الخاطئة، وأن يتم التركيز فيها مباشرة على مضامين حقوق الإنسان ومعاييرها.

٢١ - تقوم هيئة حقوق الإنسان بإقامة ورش عمل لأعضاء الجهاز القضائي من قضاة، وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة) يتم من خلالها التركيز على مضامين حقوق الإنسان ومعاييرها، والتعريف بالتزامات المملكة الدولية في هذا المجال.

٢٢ - وفي مجال التربية على حقوق الإنسان، تم تشكيل اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان، كما تم اعتماد الخطة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان، وتعميمها بالإضافة إلى دليل استرشادي للتربية على حقوق الإنسان على جميع المؤسسات والمدارس والجامعات، وتم إصدار دليل مصفوفة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية مع إجراء دراسات مسحية تشخيصية لواقع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، ووضع برامج تدريبية للمعلمين بالتربية على حقوق الإنسان مع تخصيص مواد دراسية مستقلة لحقوق الإنسان بمؤسسات التعليم العالي.

جهود المملكة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي

٢٣ - إن التزام المملكة الراسخ بحماية حقوق الإنسان وما يتطلبه ذلك من تطوير في المؤسسات والأنظمة والآليات الداخلية ينعكس بشكل جلي على تعاون المملكة مع الهيئات والآليات الدولية التعاقدية وغير التعاقدية المعنية بقضايا حقوق الإنسان. حيث تنظر المملكة بأهمية كبيرة إلى دور هذه الهيئات في مساعدة الدول في تطوير آلياتها وكوادرها للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار فقد نص تنظيم هيئة حقوق الإنسان على: "التعاون مع الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها".

٢٤ - إن زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للمملكة في العام ٢٠١٠، ولقائها بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، يعكس اهتمام المملكة بتوثيق علاقاتها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٢٥ - تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢. تضمنت أهدافا مهمة منها: تعزيز قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية المختصة، وإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية

متخصصة في مجالات حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها، وإعداد أدلة استرشادية للعاملين في الجهات المتعلقة بحقوق الإنسان، وعقد الندوات والدورات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان.

٢٦ - تم إبرام مذكرة تفاهم في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الناشئين بين المملكة ممثلة بوزارة الخارجية ومنظمة الأمم المتحدة في العام ٢٠١٣، بشأن توفير خبراء معاونين في مجال حقوق الإنسان، وذلك لتعزيز بناء قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة ما يتعلق بآليات منظمة الأمم المتحدة.

٢٧ - دأبت المملكة على المشاركة في كافة أعمال ودورات مجلس حقوق الإنسان، مع دعم العديد من أنشطة المجلس، ودعمت القرارات الصادرة عن المجلس والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢٨ - بادرت المملكة مع مجموعة من الدول الأعضاء في المجلس بدعم إصدار القرارات ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في سوريا، استشعاراً من المملكة بحجم الكارثة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري، خاصة بعد مقتل أكثر من مائة ألف من المدنيين واستخدام النظام للأسلحة الكيميائية، مع تقديم الدعم الإنساني والإغاثي للاجئين السوريين.

٢٩ - كما قامت من خلال مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بدعم وتبني القرار ١٨/١٦ (مكافحة التعصب والقبولبة النمطية والوصم والتمييز والتحريرض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب الدين والمعتقدات).

٣٠ - دعم مشروع القرار الخاص بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في اللجنة الثالثة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة والذي يعالج الوضع الإنساني للأقليات في ميانمار وخاصة أقلية الروهنجيا.

٣١ - المشاركة في الآليات التعاقدية لحقوق الإنسان ودعمها من خلال عضوية الأنسة أسيل الشهيل في لجنة حقوق الطفل وكنائبة لرئيس اللجنة.

٣٢ - قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في دورته الرابعة في العام ٢٠٠٩ باستعراض تقرير المملكة الأول في مجال حقوق الإنسان، وقد قدمت الدول الأعضاء في المجلس ٥٣ توصية إلى المملكة، حظيت ٤٥ توصية منها بقبول المملكة.

٣٣ - قدمت المملكة تقريرها الثاني للفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل ومن المقرر استعراض الملف أمام الفريق المعني في دورته السابعة عشرة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

بعض إسهامات المملكة على الصعيد الدولي

٣٤ - إن ترشح المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ يأتي امتداداً لجهود المملكة وإسهاماتها على الساحة الدولية والتي تهدف إلى نشر السلام والتسامح وإشاعة الحوار وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعم الرخاء والتنمية الدولية. وترى المملكة أن التعاون الدولي مع المؤسسات الدولية ودعم أهدافها وأنشطتها هو الوسيلة المثلى لتحقيق تلك الأهداف، وقد أطلقت المملكة عدد من المبادرات في هذا الصدد كما قدمت الدعم للعديد من المؤسسات الدولية المعنية.

٣٥ - تتويجا لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات تم افتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويهدف المركز إلى تحقيق التفاهم والتعايش السلمي وإشاعة الحوار والتسامح بين الشعوب وتعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان، وجعل الاختلافات بين أتباع الديانات والثقافات أساسا للتفاهم وليس للتصادم.

٣٦ - أطلقت المملكة العديد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب ونبذ كل سلوك يؤدي إليه مع العمل على احترام حقوق الإنسان، ولقد شكل انعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في العام ٢٠٠٥ في الرياض والذي تبني إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الانطلاقة الفعلية في هذا الاتجاه، حيث تم في العام ٢٠١١ توقيع المملكة اتفاقاً مع منظمة الأمم المتحدة لتأسيس المركز، وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ١٠/٦٦ إنشاء المركز وشجعت الدول الأعضاء على التعاون معه، وقد قدمت المملكة في حينه تبرعا بمبلغ (١٠ ملايين دولار) لمدة ٣ سنوات لإنشاء المركز. كما أعلنت في العام ٢٠١٣ عن تبرع إضافي للمركز بقيمة ١٠٠ مليون دولار لدعم وتفعيل المركز وتحقيق الأهداف والغايات التي أنشئ من أجلها.

٣٧ - دعمت المملكة الصناديق الائتمانية التي تشرف عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمبلغ مائتي ألف دولار من خلال دعم صندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب وصندوق الأمم المتحدة لضحايا الأشكال المعاصرة للرق، وصندوق التعاون الفني، وصندوق الاستعراض الدوري الشامل، وصندوق السكان الأصليين.

٣٨ - قامت المملكة في العام ٢٠١٢ بتقديم مبلغ مليون دولار أمريكي لدعم منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women).

٣٩ - أسهمت المملكة في دعم جهود التنمية في الدول النامية إذ بلغ إجمالي المساعدات الاقتصادية التي قدمتها المملكة (١٠٣) مليار دولار، واستفادت منها (٩٥) دولة نامية من

مختلف دول العالم. كما دأبت المملكة على تقديم الدعم المادي والمعنوي لهيئات ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية بالمساهمة في رؤوس أموالها وفي دعمها إداريا وفنيا وتلعب هذه المؤسسات دورا فاعلا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وتفوق مساهمة المملكة في العديد من هذه الهيئات (وبخاصة الإقليمية منها) مساهمات الدول الأخرى ويبلغ إجمالي مساهمة المملكة في هذه المؤسسات أكثر من أربعة وعشرين مليار دولار أمريكي.

٤٠ - وفي مجال تخفيف أعباء الديون عن الدول المثقلة بها، بادرت المملكة بإلغاء أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي من الديون المستحقة لها على عدد من الدول النامية الأقل نموا كما قدمت إعفاءات للدول المؤهلة للمبادرة الدولية الخاصة بخفض الديون.

٤١ - وفي العام ٢٠٠٨ قدمت المملكة تبرعا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.

التعهدات الطوعية

٤٢ - تتعهد المملكة العربية السعودية خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان ٢٠١٤-٢٠١٦، باستكمال جهودها الحثيثة التي بذلتها لإنجاح عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان من خلال الالتزام بقراراته، والتعاون مع آلياته، والمشاركة الفاعلة في أعماله خلال دوراته العادية والخاصة ودورات المحفل الاجتماعي.

٤٣ - وإضافة إلى ما ذكر تؤكد المملكة التزامها بـ:

- الاستمرار في أداء مسؤوليتها الإنسانية تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني من خلال سن الأنظمة وإنشاء الآليات التي تقوي الإطار النظامي والمؤسسي لحقوق الإنسان، واعتماد أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان.
- دعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمبلغ (مليون دولار) لمدة (٥ سنوات) من عام ٢٠١٢ إسهما في تمكين المفوضية من ممارسة أعمالها وأنشطتها بما فيها الأعمال التي يجيلها إليها مجلس حقوق الإنسان.
- دعم هيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون البناء معها، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان والآليات التابعة له خاصة آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما يضمن استمرارها ونجاحها نظرا لما تقدمه من مؤشرات لحالة حقوق الإنسان في العالم تدعو إلى تعاون الدول فيما بينها والاستفادة من تجارب بعضها البعض،

ولكونها توجد منبرا للحوار بين دول العالم. وميدان رحب لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال حقوق الإنسان.

- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال ما تحتاجه المملكة من تدريب على حماية حقوق الإنسان، لبناء القدرات الوطنية والتعرف على المزيد من الآليات التي تسهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان عن كثب.